العرب
الخميس 2020/01/09
السنة 42 العدد 11581

غموض يكتنف الموقف التركي من تداعيات الأزمة الأميركية الإيرانية

أنقرة تؤكد أنه لا يحق لأي طرف جر المنطقة إلى حرب

تحاول تركيا منذ انطلاق التصعيد الأميركي الإيراني الأخير تجنب إدانة أي طرف في محاولة منها للحفاظ على حليفها الغربي وعدم التفريط في صديقها الإيراني كذلك، حيث ظلت أنقرة وعبر ألسنة متحدثيها الرسميين تراوح موقفها بين الدعوة إلى العمل على عدم جر المنطقة بكاملها إلى حرب طاحنة وبين عدم تحميل أي طرف مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، لاسيما بعد القصف الإيراني الذي طال القواعد العسكرية في العراق التي تستضيف قوات أجنبية.

يجهز نفسه لنتائج التصعيد ثم يقرر

أنقرة – لم تصدر أنقرة منذ بداية الأزمة الإيرانية الأميركية، التي سببتها حادثة قتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في الثالث من يناير الجاري، موقفا واضحا حيال الأحداث المتسارعة والتهديد والوعيد بين هذا الجانب وذاك في الشرق الأوسط.

وذهب مراقبون إلى اعتبار أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يسعى من خلال طبع الموقف الرسمي بالغموض إلى إمساك العصا من المنتصف في ظل الأزمة العاصفة التي تضرب المنطقة والتي تكاد تتحول إلى مواجهة عسكرية شاملة بين الولايات المتحدة وإيران، إذ أن أنقرة لا تريد أن تخسر تحالفاتها مع أي من الطرفين المتصارعين لاسيما أنها تستفيد منهما اقتصاديا وسياسيا.

> تركيا لم تؤيد قتل الولايات المتحدة رجل إيران الثاني قاسم سليماني ولكنها لم تساند إيران كذلك في موقفها

واتسم الموقف الرسمي التركي بالارتباك حيث قال أردوغان الأربعاء خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين "إنه لا يحق لأحد أن يزج بكامل المنطقة على رأسها العراق في دائرة النار من أجل مصالحه الشخصية" وذلك في أعقاب تنفيذ طهران لغارات استهدفت قواعد أميركية في بغداد.

وفي محاولة منه لعدم إغضاب أي طرف لا واشنطن ولا طهران قال أردوغان "إن التوتر بين جارتنا إيران وحليفتنا الولايات المتحدة بلغ مؤخرا حدا لم نكن نتمنى بلوغه".

ولم تؤيد تركيا قيام الولايات المتحدة بقتل رجل إيران الثاني قاسم سليماني، ولكنها لم تساند إيران كذلك في موقفها.

واعتبر موقع أحوال تركية في تقرير له نشر الأربعاء أن هذه الأزمة لا شك في أنها سحبت الأضواء عن الرئيس ورئيس حزب العدالة والتنمية الإسلامي أردوغان الذي كانت تصريحاته ومواقفه تشغل وسائل الإعلام، خاصة خلال المدة الماضية بعد إعلانه التدخل العسكري المباشر في ليبيا لدعم حكومة الوفاق المعترف بها دوليا والتي بدأت تنهار قواتها أمام تقدم الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم غولن في وقت سابق إن بلاده تدعو إلى خفض التوتر بين الولايات المتحدة وإيران وإلى التحلي بضبط النفس والحكمة.

وقال غولن "سنواصل دعوتنا لضبط النفس والهدوء"، مؤكدا على أن الرئيس رجب طيب أردوغان سيكثف لقاءاته بهذا الشأن. وأضاف أنه "يتعين على الجميع التصرف بحكمة وهدوء، وسنواصل تجديد دعوتنا إلى ذلك".

ولفت غولن إلى أن تركيا لم تطلب التوسط بين الطرفين، مشيرا إلى أنها واحدة من بضع بلدان وربما أهم بلد، يمكنها الحديث مع الولايات المتحدة وإيران على حد السواء.

وذكر غولن أن الرئيس أردوغان، ومنذ الساعات الأولى لحادثة مقتل سليماني في 3 يناير، بدأ بإجراء اتصالات دبلوماسية مكثفة.

وأوضح أن أردوغان أجرى مباحثات مكثفة مع زعماء ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وقطر.

وحذر المتحدث الرسمي التركي كذلك من أنه لا مفر من تأثير التوتر على المنطقة بأسرها، وأن أي خطوات استفزازية أو هجمات جديدة ستفاقم التوتر وتعمق هشاشة الوضع.

وشدد على أن المنطقة منهكة من الحروب والصراعات، لاسيما التدخلات الخارجية والحروب بالوكالة، ويتعين وضع حد لهذه الصراعات.

وأكد أن تركيا ستستمر في دعوتها لضبط النفس من أجل تخفيف حدة التوتر.

ولفت غولن إلى أن الدعوة لضبط النفس "لا تعني التصرف وكأن شيئا لم يكن"، وأكد على ضرورة تغليب لغة الحوار والتفاوض لإدارة هذه الأزمة.

ومن ناحية أخرى ذكر أن تحول العراق إلى ساحة للنفوذ جراء سلسلة من الأخطاء، أمر يبعث على القلق بالنسبة لتركيا.

وشدد على أن وحدة تراب العراق ووحدته الوطنية تكتسبان مزيدا من الأهمية في هذه المرحلة.

وحذر من التأثير السلبي للتدخلات الخارجية والاغتيالات والمقاربات المذهبية، من أي طرف كان، على مصير المنطقة. وحسبما أفادت وزارة الخارجية العراقية الأربعاء، وعلى صعيد متصل، يبدأ وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو زيارة للعراق الخميس.

وقالت الوزارة في بيان صحافي الأربعاء إن أوغلو سيصل إلى بغداد الخميس لإجراء مباحثات مع نظيره العراقي محمد علي الحكيم تتناول المواضيع ذات الاهتمام المشترك في إطار مساعيه لخفض التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

وكانت الأزمة الإيرانية قد شهدت تطورات خلال الساعات الأخيرة من ليل الثلاثاء بعد إقدام طهران على إطلاق صواريخ على قاعدتين عراقيتين وهما قاعدة عين الأسد وقاعدة أخرى في أربيل تستضيفان قوات أميركية دون أن يتم تسجيل ضحايا.

ولكن طهران تروج من خلال وكالات أنبائها لسقوط أكثر من 80 قتيلا في صفوف القوات الأميركية، وهو ما تنفيه قطعيا الولايات المتحدة وحلفاؤها الذين أكدوا عدم وقوع إصابات لجنودهم المتواجدين في بغداد.

قبرص تقبل طلب واشنطن نشر فريق إجلاء مؤقت

نيقوسيا – أعلنت قبرص الأربعاء أنها قبلت طلبا أميركيا لنشر وحدة رد سريع في الجزيرة في حال استدعى الأمر إجلاء مدنيين أو عاملين في البعثات الدبلوماسية الأميركية من المنطقة وسط تصاعد التوتر بين إيران والولايات المتحدة.

وذهب مراقبون إلى اعتبار هذه الموافقة محاولة من نيقوسيا لاستمالة واشنطن لتدعيم موقفها الرافض لتصرفات وابتزازات أنقرة حيال هذه الجزيرة.

وقال كيرياكوس كوشوس المتحدث باسم الحكومة إن قبرص "وافقت على نشر وحدة رد سريع مؤقتا في الجزيرة مهمتها إجلاء البعثات الدبلوماسية الأميركية في المنطقة والرعايا الأميركيين إذا دعت الحاجة".

وشدد على أنه تم قبول الطلب "لعمليات إنسانية حصريا". وتؤمن جمهورية قبرص عادة تسهيلات لعمليات إنسانية وفق طلب بلد محدد.

وأضاف المتحدث "سنواصل القيام بذلك من أجل استقرار وأمن المنطقة، مستفيدين من موقعنا الجغرافي وعلاقاتنا الممتازة مع كافة الدول في شرق المتوسط والشرق الأوسط".

وجاء الطلب بعدما أطلقت إيران الأربعاء صواريخ على قاعدة عسكرية في العراق ينتشر فيها جنود أميركيون وقوات التحالف في أول رد للجمهورية الإسلامية على قتل واشنطن لقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني الأسبوع الماضي.

وتطورت العلاقات بين واشنطن وجمهورية قبرص مؤخرا، والشهر الماضي رفعت واشنطن حظرا على الأسلحة للجزيرة يعود إلى العام 1987.

وكان يتوقع أن يزور وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قبرص الثلاثاء، لكنه أرجأ جولته الآسيوية بسبب التوتر الحاصل مع إيران. وفي قبرص تتواجد كذلك قاعدتان عسكريتان بريطانيتان.

والجزيرة مقسمة منذ 1974 جراء غزو الجيش التركي لشطرها الشمالي ردا على انقلاب نفذه قبارصة يونانيون قوميون طالبوا بضم الجزيرة إلى اليونان.

ولا يزال 35 ألف جندي تركي ينتشرون في شمال الجزيرة، وتقوم كذلك تركيا بعمليات تنقيب عن الغاز قبالة سواحل الجزيرة وهو ما يلاقي تنديدا واسعا من قبل المجتمع الدولي.

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت حظرا للأسلحة على الجزيرة بأكملها عام 1987 بهدف منع حصول أي سباق تسلّح فيها وتشجيع الغالبية اليونانية والأقلية التركية على التوصل إلى تسوية سلمية.

ويقول مراقبون إن الخطوة الأميركية لم تكن مجدية إذ أنها دفعت قبرص إلى البحث عن شركاء آخرين، بينما تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، لديها جنود متمركزون في شمال قبرص منذ أن نفذ الجيش التركي غزوه لهذه المنطقة في 1974.

> موافقة قبرص على استضافة فريق إجلاء أميركي محاولة منها لاستمالة واشنطن لتدعيم رفضها تصرفات أنقرة

ويخشى مسؤولون أميركيون أن يؤدي الحظر إلى التقريب بين قبرص العضو في الاتحاد الأوروبي وروسيا التي بات بإمكانها استخدام موانئ الجزيرة بموجب اتفاق معها تم توقيعه عام 2015.

وبموجب القانون الجديد، ستستمر الولايات المتحدة في وضع قيود على بعض التقنيات الحسّاسة في قبرص إلى أن تمنع الجزيرة السفن الحربية الروسية من الوصول إلى موانئها للتزوّد بالوقود والخدمات.

وفي 2006 كانت قبرص قاعدة لإجلاء 60 ألف مدني من لبنان في أكبر عملية من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية.

وتقول أنقرة إنها ستمنع أي طرف دولي لم يتحصل على ترخيص مسبق من التنقيب في المتوسط وهو ما جعل البعض يذهب إلى أن تركيا تحاول تنصيب نفسها شرطيا له. وفي رد لها عن التهديدات التركية قامت كل من إسرائيل واليونان وقبرص بتوقيع اتفاقية الأسبوع الماضي بشأن مشروع خط أنابيب شرق المتوسط لنقل الغاز.

وعلقت أنقرة على هذا التحرك بالقول إن أي مشروع يستثنيها في شرق المتوسط لن يُكتب له النجاح.

ويهدد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على تركيا لتعنتها وتشبثها بمواصلة أعمال التنقيب قبالة سواحل قبرص.

غوايدو يدعو للتعبئة ضد نظام مادورو

كراكاس – دعا زعيم المعارضة الفنزويلية خوان غوايدو إلى ثلاثة أيام من الاحتجاجات ضد الرئيس نيكولاس مادورو، وذلك بعد أدائه اليمين الدستورية رئيسا للبرلمان لولاية جديدة في أعقاب مواجهة مع قوات الأمن.

وكان عناصر من الحرس الوطني في كراكاس قد منعوا غوايدو من دخول البرلمان لنحو نصف ساعة في مشاهد اتسمت بالفوضى، فيما كان منافسه على المنصب لويس بارا يترأس الجلسة.

وقال غوايدو في مؤتمر صحافي في وقت سابق "حان الوقت للوقوف، الوقوف بقوة".

وأضاف "سنقوم بالتعبئة لاحتجاجات الخميس والجمعة والسبت وسنكون جميعا في الشوارع".

ويقود غوايدو المعارضة الفنزويلية للرئيس مادورو الذي يحمّله كثر مسؤولية أزمة اقتصادية خانقة تعانيها البلاد والمتّهم بممارسة دكتاتورية يسارية متشددة.

والبرلمان هو الهيئة الحكومية الوحيدة التي تسيطر عليها المعارضة، ويعد ترؤس غوايدو البرلمان ضروريا لمواصلة معركته ضد مادورو.

ويحظى غوايدو بدعم من الولايات المتحدة وأكثر من 50 دولة من بينها الصين وكوبا، فيما تبقى السلطات الفعلية بيد مادورو المدعوم من القوات المسلحة.

وعندما سُمح لغوايدو بالدخول مع حلفائه النواب كان بارا قد غادر الجلسة.

وقال غوايدو لدى جلوسه في مقعد رئيس البرلمان "ها نحن هنا، نظهر وجهنا".

وأدى النواب النشيد الوطني في افتتاح الجلسة برئاسة غوايدو إلا أن التيار الكهربائي انقطع عن المجلس ما دفع النواب إلى استخدام مصابيح أجهزتهم الخلوية لإضاءة المكان. وبعدها أدى غوايدو اليمين رئيسا للبرلمان لولاية جديدة.

وكان العشرات من عناصر الحرس الوطني يعتمرون خوذا ويحملون دروع مكافحة الشغب منعوه بادئ الأمر من الدخول.

وخاطب غوايدو العناصر الذين كانوا قد أقاموا حواجز عند مدخل مقر البرلمان قبل وصوله بالقول "هذه ليست ثكنات".

وكذلك مُنع عدد من حلفائه النواب والمراسلين من الدخول.

وأعلنت المعارضة على تويتر أن "أتباع النظام" أصابوا أربعة نواب بجروح.

وأعلنت نقابة العاملين في الصحافة في تغريدة أن ميليشيات مسلحة مرتبطة بالحكومة هاجمت صحافيَّين وسرقت أجهزتهما.

وفي الداخل كان بارا، وهو نائب معارض متّهم بالفساد، قد جلس في مقعد رئيس المجلس.

وأثار بارا بلبلة الأحد عندما أعلن نفسه رئيسا للبرلمان بعدما منعت القوات المسلّحة غوايدو من دخول المقر، فأدى الأول اليمين أمام مؤيديه. وتشهد فنزويلا أزمة سياسية منذ يناير الماضي عندما نصّب غوايدو نفسه رئيسا بالوكالة في تحد مباشر لسلطات مادورو. وأعلن الأحد أنه انتُخب رئيسا للبرلمان بعدما عقد النواب جلسة تشريعية في صحيفة "ال ناسيونال" في كراكاس عوض مقر البرلمان.

والثلاثاء هدّدت الولايات المتحدة فنزويلا بمزيد من العقوبات إذا ما تفاقمت الأزمة السياسية أو أوقف غوايدو، فيما هنأ وزير الخارجية مايك بومبيو غوايدو على إعادة انتخابه.

وقال بومبيو إن "الحملة التي يشنها نظام مادورو من الاعتقالات والترهيب والرشوة لا يمكنها أن تزيح الديمقراطية في فنزويلا عن مسارها، كما ولا استخدامها القوات العسكرية لمنع الجمعية التأسيسية من الوصول إلى مبنى البرلمان".

وفي تصريحات على شبكة "في. تي.في" العامة وصف مادورو بومبيو بأنه "مهرج فاشل" لدعمه غوايدو، معتبرا أداءه اليمين رئيسا للبرلمان "مسرحية".

وقال إن "الولايات المتحدة تعتبر أن لديها الحق في تعيين مجالس نواب العالم بالتهديد".

وطُرد بارا من حزبه المعارض الشهر الماضي بعد اتّهامه بالتورط في رفع أسعار المواد الغذائية المستوردة لمصلحة حكومة مادورو.

ولكن بارا لا يزال نائبا، واعترف به مادورو رئيسا للمجلس في كلمة متلفزة. ونددت دول عدة بالخطوة بينها حليفتا مادورو الأرجنتين والأوروغواي.

يدشن فصلا جديدا من فصول معركته مع نظام مادورو

احتجاجات في الهند ضد السياسات الاقتصادية

كالكوتا (الهند) – أطلقت الشرطة الهندية الرصاص الحي الأربعاء لتفريق تظاهرة نظّمها منفّذو الإضراب الذي تشهده البلاد احتجاجا على سياسات الحكومة الاقتصادية، بحسب ما أفاد مسؤولون.

وتسبب الإضراب الذي دعت إليه نقابات تفيد بأنها تضم 250 مليون عضو بتعطيل حركة النقل والمصارف الحكومية وبعض مصانع السيارات في ولايات عدة.

ووفق ما أفاد به مسؤول في الشرطة، كانت ولاية غرب البنغال الأكثر تضررا حيث أطلقت الشرطة الرصاص الحي في الهواء لتفريق المتظاهرين الذين أضرموا النار في مركبات للشرطة وألقوا الحجارة على قوات الأمن في منطقة مالدا شمال كالكوتا.

وأطلقت الشرطة كذلك الغاز المسيل للدموع واستخدمت الهراوات ضد المتظاهرين في الولاية الشرقية حيث قُطعت العديد من الطرق وخطوط السكك الحديد. وأعلنت الشرطة توقيف أكثر من 150 شخصا.

ودعت عشر نقابات لإضراب لمدة يوم رفضا لسياسات رئيس الوزراء اليميني ناريندرا مودي التي وصفتها بأنها "مناهضة للعمال والشعب".

ويطالب المحتجون برفع الحد الأدنى للمعاشات والرواتب التقاعدية والتوقف عن خصخصة الشركات الرسمية والموارد الطبيعية.

وانضم مزارعون وطلاب إلى بعض الاحتجاجات التي دعت إليها النقابات مشيرة إلى أن "الملايين" شاركوا في الإضراب، مكثّفين الضغوط على الحكومة التي تواجه معارضة واسعة في أنحاء البلاد لقانون جديد بشأن الجنسية يعتبره كثيرون معاديا للمسلمين.

وحذّرت الحكومة من "العواقب" التي سيتعرّض لها الموظفون المضربون، لكنها لم تنجح في منع الإضراب.

وإلى جانب غرب البنغال، تأثّرت ولايات بيهار وأوديشا في الشرق ومهاراشترا (غرب) وهارايان (شمال) وكيرالا وكارناتاكا (جنوب) بالحراك.

وشارك بعض موظفي شركة النفط الوطنية وشركات الفحم إضافة إلى عمال في شركتي هوندا وباجاج أوتو للسيارات في الإضراب.

وتواجه الحكومة منذ أسابيع احتجاجات واسعة منذ أن تم في 11 ديسمبر إقرار قانون الجنسية. وأسفرت التظاهرات عن مقتل أكثر من 25 شخصا.

وزادت الاضطرابات في الجامعات من حدة التوتر الاجتماعي الذي تعيشه البلاد.

وأفاد "مركز النقابات الهندية"، وهو من بين المجموعات المنظمة لإضراب الأربعاء، أن "موقف الحكومة يدل على معاداة العمال".

وأعربت أحزاب المعارضة عن تأييدها للمضربين.

وأفادت توقعات مكتب الإحصاءات الحكومي الثلاثاء أن النمو السنوي سيتراجع إلى 5.0 بالمئة في 2020، وهو الأبطأ منذ 11 عاما.

وأكد صندوق النقد الدولي الشهر الماضي أن على الحكومة التحرّك سريعا لتعزيز الاقتصاد.

ولاقت حكومة مودي انتقادات كبيرة في الآونة الأخيرة حتى على المستوى الدولي، لاسيما بشأن تعاطيها مع الاحتجاجات المناهضة لقانون الجنسية.